مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول حوكمة المياه

تم تبنيها بواسطة لجنة سياسة التطوير الإقليمي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في 11 مايو 2015

لاقت ترحيب الوزراء في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المنعقد في 4يونيو/حزيران2015

مركز ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأقاليم والمدن.

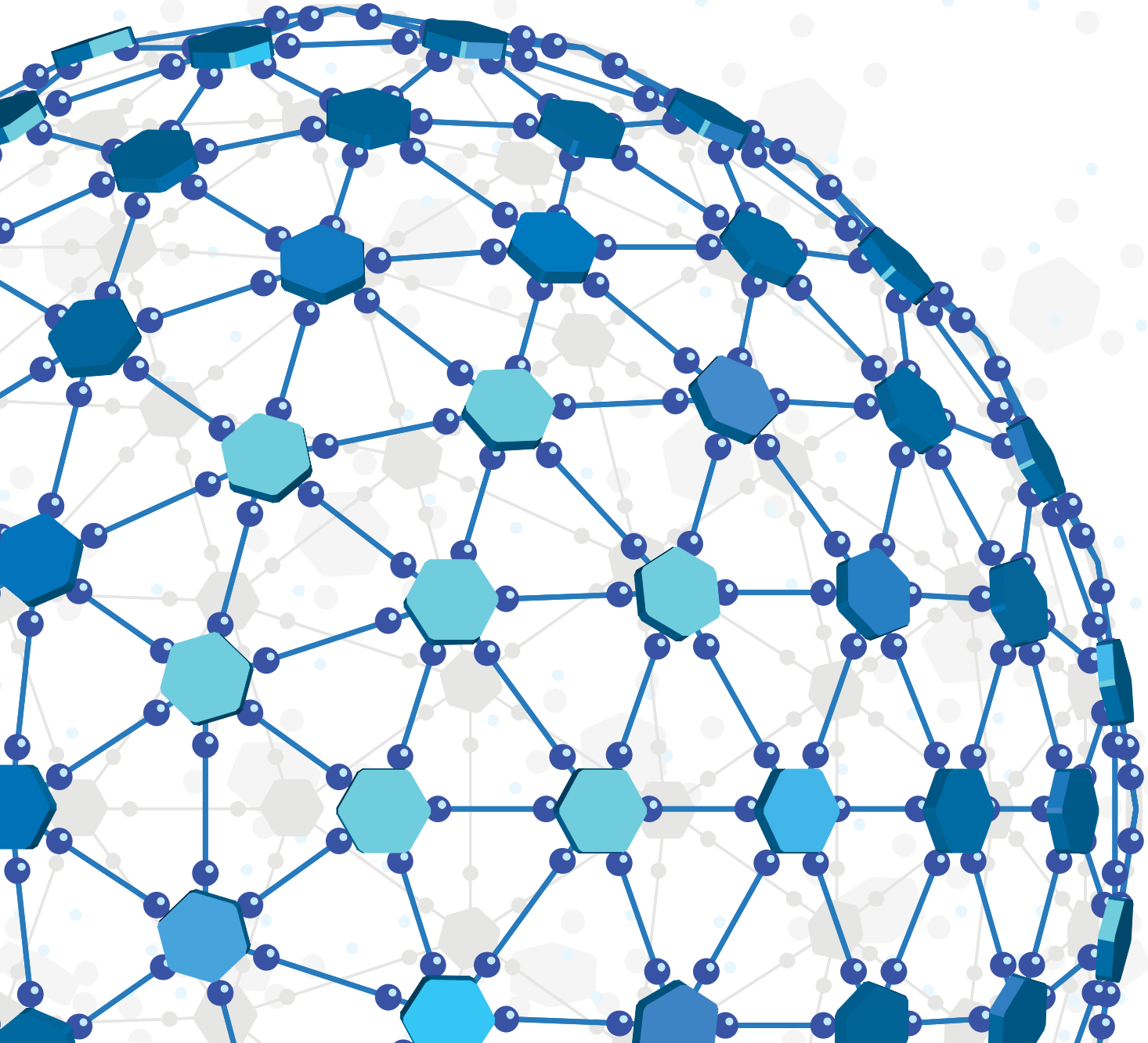

ما الداعي إلى مبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية حول حوكمة المياه؟

توقعات متشائمة للمياه تتطلب القيام بما هو أفضل عبر استخدام ما هو أقل

الضغوط العالمية على المياه والقطاعات ذات الصلة حول العالم تستدعي منا العمل:

- فالمياه العذبة الميسورة وعالية الجودة مورد محدود وشديد التفاوت. وتُظهر توقعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن 40 في المائة من سكان العالم يعيشون حالياً في أحواض نهرية تعاني من إجهاد مائي، وأن الطلب على المياه سيرتفع بنسبة 55 في المائة بحلول عام 2050 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، a2012).
- سيشكّل الإفراط في استخراج المياه وتلويث طبقات المياه الجوفية حول العالم تحديات كبيرة في تحقيقالأمن الغذائي وصحة الأنظمة الإيكولوجية وإمدادات مياه الشرب الآمنة، ويزيد خطر رسوبالأرض، عدا عن عواقب أخرى.
- في سنة2050، من المتوقع أن يظل هناك 240 مليون نسمة محرومين منإمكانية الحصول على مياه نظيفة، و1.4 مليار من دون إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية.
- البنية التحتية للمياه في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هارمة ، والتكنولوجيا قديمة، وأنظمة الحوكمة غالباً ما تكون غير مهيأة للتعامل مع الطلب المتزايد، والتحديات البيئية واستمرار التوسع الحضري وتقلب الأحوال المناخية والكوارث المائية.
- ان الحاجة ملحة من اجل استثمار كبير لتجديد وترقية البنية التحتية بمبلغ يقدر ب 6.7 ترليون دولار أمريكي بحلول عام 2050 لإمدادات المياه والصرف الصحي، في حين أن اشتمال نطاق أوسع من البنية التحتية المتصلة بالمياه سيزيد هذه الفاتورة ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، c2015)

المياه، قطاع متجزئ

يتسم قطاع المياه بسمات ذاتية تجعله بالغ الحساسية ومعتمد على عّدة مستويات للحوكمة.

- تشكل المياه رابطا بين القطاعات والأماكن والأشخاص، وكذلك بين النطاقات الجغرافية والزمانية. وفي معظم الأحوال، لا تتطابق الحدود الهيدرولوجية مع الحدود الإدارية.
- تمثل إدارة المياه العذبة (السطحية والجوفية) شأنا عالمياً ومحلياً على السواء، وهي تشتمل على الكثير من أصحاب المصلحة المباشرة من القطاعات, العام والخاص وغير الربحي, في اتخاذ القرارات ووضع السياسات ودورات المشاريع.
    - المياه قطاع احتكاري وكثيف الإستهلاك لرأس المال ، وتوجد إخفاقات مهمة لا سيما في المواقف التي يكون التنسيق فيها ضرورياً.
    - سياسيات المياه معقدة بذاتها ومرتبطة بقوة بمجالات حاسمة الأهمية للتنمية، بما فيها الصحة والبيئة والزراعة والطاقة والتخطيط الجهوي والتنمية الإقليمية وتخفيف حدة الفقر.
- أسندت البلدان، بدرجات متفاوتة، مسؤوليات متزايدة التعقيد وكثيفة الاستخدام للموارد إلى الحكومات دون الوطنية، مما أدى إلى الترابط عبر المستويات الحكومية التي تتطلب التنسيق لتخفيف التجزّؤ.

إن التصدي لتحديات المياه المستقبلية لا يثير سؤال "ماذا نفعل؟" فحسب بل أيضاً سؤال "من يفعل ماذا؟" و"لماذا؟" و"على أي مستوى من مستويات الحكومة؟" و"كيف؟". فإنّ نتائج السياسات تكون قابلة للتطبيق فقط ان كانت متماسكة، واذا تمّ إشراك الأطراف المعنية كما ينبغي، وبشرط تطبيق أطر تنظيمية جيدة ، إذا كانت هناك معلومات كافية ومتاحة، وفي حال كان هناك ما يكفي من القدرات والنزاهة والشفافية.

لكي تكون المؤسسات ملائمة للمستقبل، لا بد من أن تتأقلم مع الظروف المتغيرة؛ الإرادة السياسية واستمرارية السياسات امران مهمان في الانتقال نحو ممارسات أكثر شمولا واستدامة.

صورة الغلاف: ©AridOcean/Shutterstock.com

غالباً ما تكون أزمات المياه أزمات "حوكمة" في المقام الأول

منذ 2010 قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أدلة على ثغرات الحوكمة الرئيسية التي تعوق تصميم سياسات المياه وتنفيذها، واقترحت مجموعة من استجابات السياسات والممارسات الجيدة للتغلب على هذه الثغرات . تم وضع "إطار الحوكمة متعددة المستويات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: الانتباه للثغرات وسدها " كإطار تحليلي وأداة يستخدمها واضعو السياسات في تحديد والتغلب على تحديات الحوكمة التي تؤثر، إلى حد أكبر أو أقل ، على البلدان كافة مهما كانت بيئتها المؤسسية أو توافر المياه لديها أو درجة لامركزيتها.

إطار الحوكمة متعددة المستويات: الانتباه للثغرات وسدها

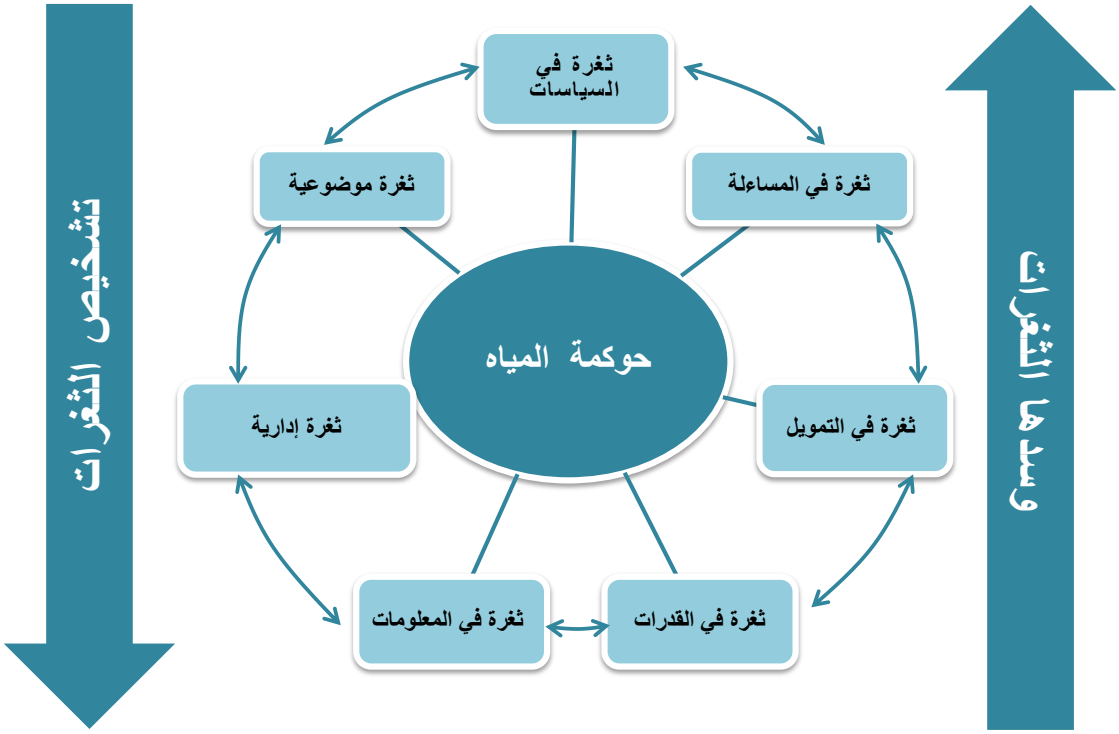

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2011)، *حوكمة المياه في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: نهج متعدد المستويات*، دار نشر المنظمة باريس

استُخدم هذا الإطار التحليلي لمراجعة ترتيبات حوكمة المياه في 17 بلد تابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2011) و13من بلدان أميريكاً اللاتينية (2012) وكذلك للقيام بحوارات وطنية معمّقة متعددة أصحاب المصالح دعماً لإصلاحات المياه في المكسيك (2013) وهولندا (2014) والأردن (2014) وتونس (2014) والبرازيل (2015). كما طُورت أيضا المعارف وإرشادات السياسات بشأن إشراك أصحاب المصالح وإدارة المياه الحضرية وحوكمة الجهات المنظمة للمياه (2015).

وتظهر ادلة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع للتصدي لتحديات المياه حول العالم، بل توجد مجموعة متنوعة من الحلول داخل البلدان وفيما بينها. ينبغي بالتالي تكييف استجابات الحوكمة مع الخصوصيات المحلية، والاعتراف بأن الحوكمة ا تعتمد على الحالة وأن من المهم أن يتم التوفيق بين سياسات المياه وبين الأماكن.

لكن مشهد الحوكمة فيما يخص إدارة المياه العذبة تغيّر في السنوات الـ25 الأخيرة، حيث تتدفقت المعلومات على نحو أيسر وتُلقي المزيد من الضوء على النقائص والإخفاقات والممارسات السيئة. وقد أسفرت اللامركزية عن فرص لتكييف السياسات مع الواقع المحلي، لكنها أثارت تحديات تتعلق بالقدرات والتنسيق في تقديم الخدمات العامة.

ويوجد الآن اعتراف بأن اتخاذ القرارات من القاعدة إلى أعلى وبشكل شامل للجميع هو السبيل إلى فعالية سياسات المياه. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من الأطر القانونية التي أحدثت تطورات كبيرة في سياسات المياه، لكن تنفيذها واجه عقبات الحوكمة، كما هو الحال مع توجيهات الاتحاد الأوروبي الإطارية بشأن المياه التي تمخضت عن توصيات كثيرة نعرضها فيما بعد، وأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 28 الصادر في يوليو/تموز 2010 بعنوان "حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي".

وأخيراً وليس آخراً فإن تطبيق مفهوم "الإدارة المتكاملة للموارد المائية" حقق نتائج غير مطردة داخل البلدان وفيما بينها، وهو يتطلب أطر تفعيل تأخذ في اعتبارها المدى القصير والمتوسط والبعيد على نحو متسق ومستدام. وفي ضوء تحديات التنفيذ هذه، تسعى المبادئ إلى مساعدة الحكومات على كل المستويات على تعزيز إدارة شؤون المياه لتتلاءم مع التحديات الراهنة والمستقبلية.

مبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لحوكمة المياه: ما دواعيها؟

الحاجة إلى سياسات عامة قوية لملاءمة المستقبل

يتطلب التغلب على التحديات الراهنة والمستقبلية سياسات عامة قوية، والسعي إلى تحقيق أهداف قابلة للقياس وفق جداول زمنية محددة سلفاً على النطاق المناسب، والاعتماد على إسناد واضح للمسؤوليات فيما بين السلطات مع مراعاة الرصد والتقييم بانتظام.

يمكن لحوكمة المياه أن تساهم بقوة في تصميم وتنفيذ هذه السياسات، وذلك في إطار مسؤولية مشتركة عبر مستويات الحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات الأعمال والنطاق الأوسع من أصحاب المصلحة الذين لديهم دور مهم يلعبونه بجانب واضعي السياسات لجني المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من وراء الإدارة الرشيدة لشؤون المياه.

تعتزم مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة المياه المساهمة في سياسات عامة ملموسة وموجهة نحو النتائج وذلك استناداً إلى ثلاثة أبعاد متكاملة ويعزز بعضها بعضاً لإدارة شؤون المياه وهي:

- ***الفعالية*** المتعلقة بمساهمة الحوكمة في تحديد أهداف ومستهدفات لسياسات مياه مستدامة وواضحة على كافة مستويات الحكومة، وبتنفيذ أهداف السياسات تلك، وبتحقيق المستهدفات المتوقعة.

- ***الكفاءة*** المتعلقة بمساهمة الحوكمة في تعظيم منافع الإدارة المستدامة للمياه والرفاهية بأقل تكلفة للمجتمع.

- ***الثقة والإشراك*** المتعلقان بمساهمة الحوكمة في بناء ثقة الرأي العام وضمان إدماج جميع أصحاب المصلحة من خلال الشرعية الديمقراطية والعدالة للمجتمع ككل.

نظرة عامة على مبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لحوكمة المياه

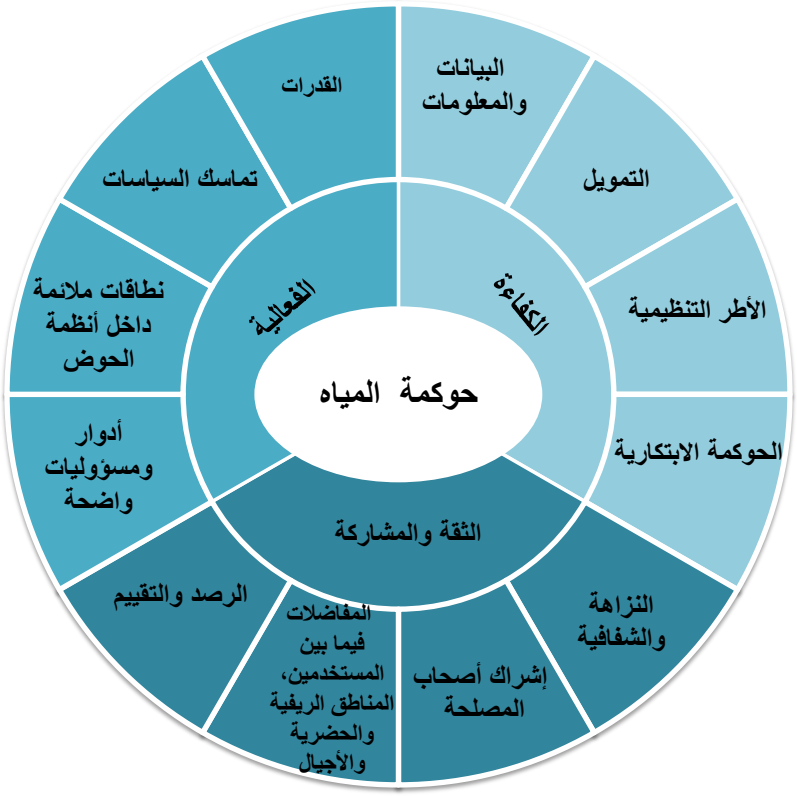

من المتوقع أن تساهم مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة المياه في تحسين "دورة حوكمة المياه" من تصميم السياسات إلى تنفيذها.

دورة حوكمة المياه

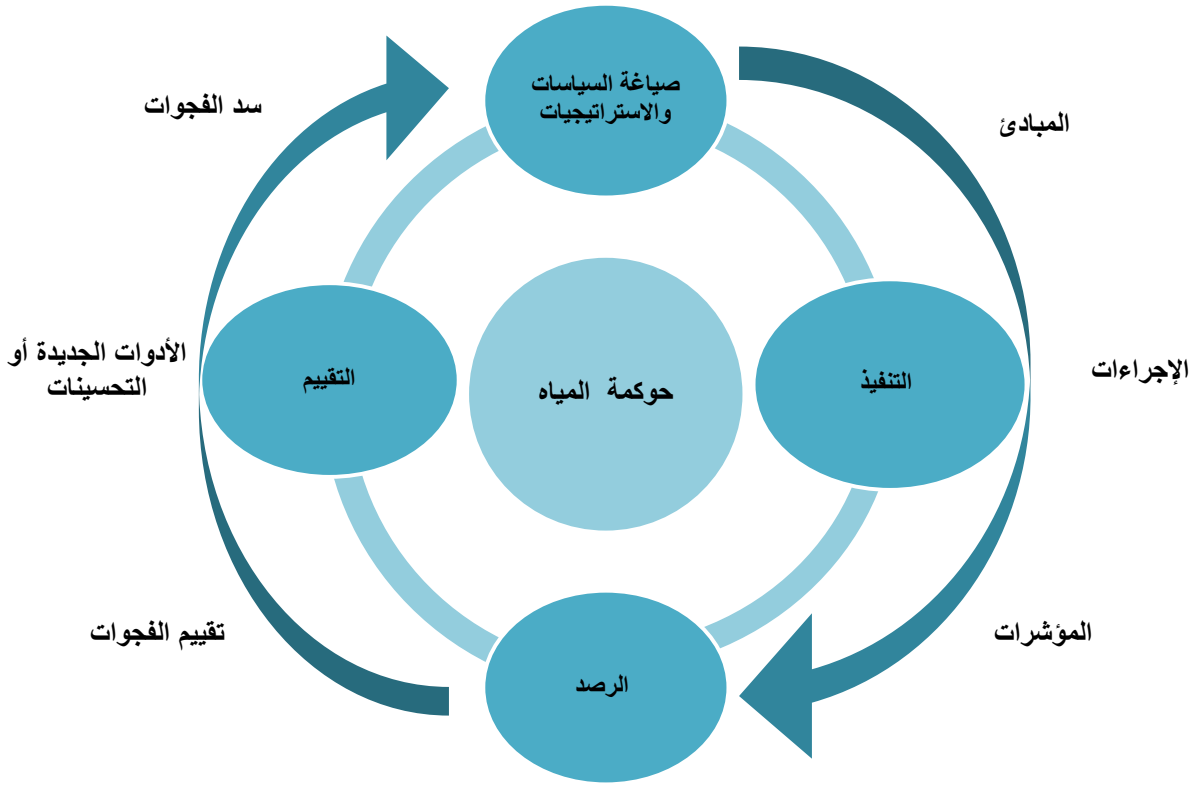

المصدر: قيد الإصدار، ورقة عمل لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2015، مؤشرات حوكمة المياه

وُضعت مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة المياه استناداً إلى فرضية أنه لا يوجد حل يناسب كافة الأحوال للتصدي لتحديات المياه حول العالم، بل توجد قائمة متنوعة من الخيارات المبنية على تنوع الأنظمة القانونية والإدارية والتنظيمية داخل البلدان وفيما بينها. وهي تعترف بأن الحوكمة سياقية للغاية ، وأن من الضروري أن يتم تكييف سياسات المياه حسب مختلف موارد المياه والأماكن، وضرورة أن تتأقلم استجابات الحوكمة مع الظروف المتغيرة.

هذه المبادئ متجذرة في مبادئ الحوكمة الرشيدة الأعم، وهي: الشرعية والشفافية و المحاسبة وحقوق الإنسان وسيادة القانون و إدماج الجميع .وعلى هذا النحو فإنها تعتبر إدارة شؤون المياه *وسيلة* لتحقيق *غاية* وليست غاية في حد ذاتها، بمعنى نطاق القواعد والممارسات والعمليات السياسية والمؤسسية والإدارية (الرسمية وغير الرسمية) التي تُتخذ القرارات وتنفذ من خلالها، وتستطيع الأطراف المعنية التعبير عن مصالحها بحيث تؤخذ مخاوفها بعين الاعتبار، وتتم مساءلة متخذي القرارات عن إدارة المياه.

تهدف المبادئ إلى تحسين أنظمة حوكمة المياه التي تساعد على إدارة المياه "الزائدة عن الحاجة" و"الناقصة عن الحاجة" و"شديدة التلوث" بطريقة مستدامة ومتكاملة وشاملة للجميع بتكلفة مقبولة وفي إطار زمني معقول. وهي تعتبر الحوكمة *رشيدة* إذا أمكنها المساعدة على حل تحديات المياه الأساسية، وذلك باستخدام مزيج من العملية المنطلقة من القاعدة إلى القمة ومن العملية المنطلقة من القمة إلى القاعدة مع تعزيز العلاقات البناءة بين الدولة والمجتمع في الوقت نفسه. وتكون *سيئة* إذا تولد تكاليف لا مبرر لها ولا تستجيب للحاجات المستندة إلى الأماكن.

ترى المبادئ ضرورة تصميم أنظمة لحوكمة المياه (أكثر أو أقل رسمية، تعقيدا وكلفة)) وفقاً للتحديات المطلوب منها التصدي لها. ويعني هذا النهج المبني على حل المشاكل أن "أشكال" إدارة شؤون المياه ينبغي أن تتبع "وظائف" إدارة شؤون المياه. ينبغي ألا تنتقص هيكلة و/أو إضفاء الصفة المؤسسية و/أو إضفاء الصفة الرسمية على المؤسسات من الهدف النهائي الذي هو توفير مياه كافية ذات جودة مع الحفاظ على السلامة الإيكولوجية لمسطحات المياه أو تحسينها.

كيف وُضعت مبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ـلحوكمة المياه؟

قادت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مجموعة على "الحوكمة الرشيدة" حتى المنتدى العالمي السادس للمياه (مارسيليا، مارس/آذار 2012). تم تكوين مجموعة تتألف من أكثر من 300 صاحب مصلحة في إطار العملية التحضيرية للمنتدى لتنظيم تسع جلسات مواضيعية. اختتمت المناقشات حول الحوكمة في مارسيليا بالحاجة إلى إرشادات سياسات قوية لتوفير إطار مرجعي مشترك للحكومات على كافة المستويات، وذلك دعماً لحوكمة أفضل لسياسات المياه.

وعلى سبيل المتابعة، أُنْشِئت مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة المياه [1]في 27-28 مارس/آذار 2013 كمنبر لأصحاب مصلحة يضم أكثر من 100 مندوب من القطاعات العام والخاص وغير الربحي يجتمعون كل ستة أشهر في منتدى للسياسات. ومنذ ذلك الحين بذلت مبادرة حوكمة المياه جهوداً كبيرة في ضمان الاستمرارية والعمل الجماعي لتوسيع استجابات الحوكمة لتحديات المياه.

[1] http://www.oecd.org/gov/regional-policy/water-governance-initiative.htm

أهداف الحوكمة والمنسقون للمنتدى العالمي السادس للمياه (مارس/آذار 2012)

اهدف 1 بحلول عام 2015، سيكون 50 في المائة من البلدان قد تبنى آلية التشاور والمشاركة والتنسيق بما يسمح لأصحاب المصلحة على المستويات المحلي والإقليمي والوطني والدولي بالمساهمة بفعالية في اتخاذ القرارات بطريقة متماسكة وكلية ومتكاملة. بحلول عام 2021، سيكون 100 في المائة قد فعل ذلك. التجميعي 1انقر لتنزيل تقرير اهدف	
2الهدف بحلول عام 2015، سيكون 50 في المائة من البلدان قد عزز الأطر التنظيمية وتبنى مؤشرات أداء (تقديم الخدمات) لرصد وتقييم سياسات المياه، وستكون كل البلدان قد طبقت عمليات بناء القدرات على المستوى الوطني والمحلي لتعزيز الإدارة الرشيدة في تقديم الخدمات. بحلول عام 2018، ستكون البلدان كافة قد فعلت ذلك. التجميعي 2انقر لتنزيل تقرير اهدف	
اهدف3 بحلول عام 2021، تحقيق زيادة بنسبة 30 في المائة في خطط إدارة أحواض الأنهار (تحليل الوضع الأولي والقضايا الرئيسية). التجميعي 3انقر لتنزيل تقرير اهدف	
اهدف4 بحلول عام 2015، زيادة عدد البلدان التي لديها تشخيصات لأمن المياه وأدوات الحوكمة، وذلك استناداً إلى الأطر التنظيمية والتشريعية (المحلية، الوطنية، الدولية) القائمة وآليات للإدارة المتكاملة للموارد المائية. التجميعي 4انقر لتنزيل تقرير اهدف	
اهدف5 بحلول عام 2018، سيكون هناك 30 بلداً قد التزم بتشجيع النزاهة في قطاع المياه وتشخيص ورسم خرائط لمخاطر الفساد القائمة أو المحتملة وضمان جودة تنفيذ سياسات مكافحة الفساد وفعاليتها. التجميعي 5انقر لتنزيل تقرير اهد	
اهدف6 بحلول عام 2018، سيكون هناك 30 بلداً يقوم بتنفيذ عمليات شفافة لوضع موازنات المياه، بما في ذلك المعلومات حول تخطيط وتنفيذ الاستثمار في البنية التحتية للمياه (التأثيرات المالية والفنية والاجتماعية الاقتصادية)، وطرق وأدوات تحسين الشفافية والمساءلة داخل قطاع المياه. التجميعي 6انقر لتنزيل تقرير اهدف	

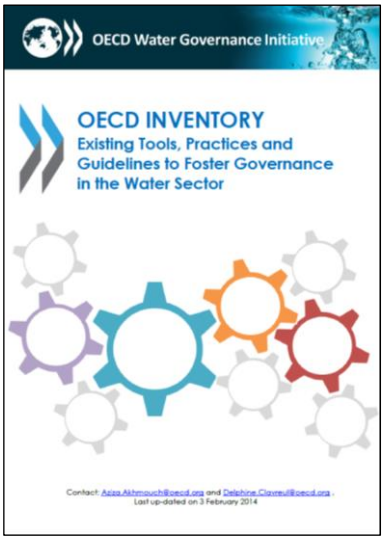

خطوة تمهيدية لوضع المبادئ تمثلت في عمل جرد للأدوات والإرشادات والمبادئ الخاصة بحوكمة المياه لتقييم ما هو موجود فعلاً.[2]

وتتألف هذه الوثيقة من 108 أدوات للحوكمة من بينها 55 أداة خاصة بقطاع المياه. وهي تتراوح من الصكوك الدولية الطوعية والملزمة إلى تشكيلة واسعة من المبادرات والبرامج والإرشادات والكتيبات والأدوات العملية. ويقوم هذا الجرد على قضايا إشراك أصحاب المصلحة، وأداء وإدارة شؤون إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وحوكمة الأحواض، والنزاهة والشفافية.

تُلقي عملية الجرد هذه الضوء على القيمة المضافة لوضع مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي ستوفر إطاراً منهجياً لتحديد والتصدي لفجوات حوكمة المياه، وذلك بناء على أفضل الممارسات الدولية.

[2] http://www.oecd.org/gov/regional-policy/Inventory.pdf.

وُضعت مبادئ إدارة شؤون المياه ونُوقشت من خلال عملية منطلقة من القاعدة إلى الأعلى ومتعددة الأطراف المعنية داخل مبادرة حوكمة المياه، وذلك تحت مظلة وإرشاد لجنة سياسات التنمية الإقليمية بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبالتعاون الوثيق مع لجنة السياسات التنظيمية بمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وشبكتها من أجهزة التنظيم الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، جرت مشاورات مكثفة فيما بين مجموعة من لجان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والهيئات التابعة لها بما في ذلك لجنة السياسات البيئية وفرقة العمل المعنية بالتنوع البيولوجي والمياه والأنظمة الإيكولوجية التابعة لها، ولجنة الحوكمة العامة وفرقة عمل كبار مسؤولي النزاهة العامة التابعة لها، ولجنة المساعدات الإنمائية ولجنة الاستثمار ولجنة الزراعة.

نُوقشت المبادئ في الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة سياسات التنمية الإقليمية في 29-30 أبريل/نيسان 2015 واعتُمدت من اللجنة من خلال إجراء كتابي في 11 مايو/أيار 2015. وقد رحب مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالمبادئ في 13 مايو/أيار 2015 ووافق على نقلها إلى الوزراء، الذين أيدوا المبادئ في اجتماع المجلس على المستوى الوزاري في 4 يونيو/حزيران 2015.

مبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لحوكمة المياه

توفر مبادئ المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة المياه إطاراً لفهم ما إذا كانت أنظمة الحوكمة تحقق الأداء الأمثل وتساعد لتعديلها عند اللزوم . يمكن لهذه المبادئ أن تجمع الجهود لإبراز الممارسات الجيدة، والتعلم من التجربة الدولية، وإطلاق عمليات الإصلاح على كافة مستويات الحكومة لتيسير التغيير أينما ومتى دعت الحاجة. كما يمكنها أيضا تجنب الفخاخ والإخفاقات، وذلك بالتعلم من التجربة الدولية.

تستند المبادئ إلى الاعتبارات التالية:

- لقاء التحديات الراهنة والمستقبلية من خلال سياسات عامة قوية، والسعي إلى تحقيق أهداف قابلة للقياس وفق جداول زمنية محددة سلفاً على النطاق المناسب، والاعتماد على إسناد واضح للمسؤوليات فيما بين السلطات المسؤولة مع مراعاة الرصد والتقييم بانتظام.
- إدارة شؤون المياه بطريقة فعالة وشاملة تساهم في تصميم وتنفيذ هذه السياسات وذلك ضمن مسؤولية مشتركة بين كافة مستويات الحكومة وبالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين للتصدي لتحديات المياه الحالية والمستقبلية.
- لا يمكن أن تكون هناك سياسات واحدة موحدة كإجابة على تحديات المياه حول العالم نظراً لتنوع الأوضاع داخل وبين البلدان د من حيث الأطر القانونية والمؤسسية، والممارسات الثقافية، والأوضاع المناخية والجغرافية والاقتصادية التي تمثل أصل تعدد وتنوع تحديات المياه المتنوعة وبالتالي السياسات الملائمة.
- وبالتالي فمن الملائم ان يستخدم الأعضاء وغير الأعضاء المهتمين هذه المبادئ لتصميم وتنفيذ سياساتهم الوطنية في ضوء الظروف الخاصة بكل بلد.
- حوكمة المياه مكوّن مهم للإطار الكلي لسياسات المياه، وتسري المبادئ العامة للإدارة الرشيدة على قطاع المياه ويمكن أيضاً أن تكون نتائج الادارة الرشيدة للمياه متوقفة على التقدم في مجالات أخرى في إطار سياسات المياه.
- هذه المبادئ ملائمة لكافة مستويات الحكومة ويمكن نشرها على نطاق واسع من المهتمين بين اعضاء المنظمة وغير الأعضاء.
- يمكن لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مساعدة الأعضاء وغير الأعضاء المهتمين في الوصول إلى هذه المعايير وتحديد أفضل الممارسات. في عملها المستقبلي، ستقدم لجنة سياسات التنمية الإقليمية المقترحات اللازمة للمتابعة في ما يتعلّق بهذه المبادئ.
- وسوف تُؤخذ هذه المبادئ في عين الاعتبار أثناء عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المستقبلي والخاص بالمياه.

تنطبق هذه المبادئ على دورة سياسات المياه العامة وينبغي تنفيذها بأسلوب منهجي وشامل.

وهي على هذا النحو لا تفرق بين:

- *وظائف* إدارة المياه (مثلاً، إمدادات مياه الشرب، والصرف الصحي، والحماية من الفيضانات، وجودة المياه، وكميتها، ومياه الأمطار، ومياه العواصف)؛
- *استخدامات* المياه (مثلاً، منزلي، صناعي، زراعي، طاقة وبيئة)؛
- *وملكية* إدارة المياه والموارد والأصول (مثلاً، عام، خاص، مختلط).

© cidepix/Shutterstock.com

تحسين *فعالية* حوكمة المياه

المبدأ 1: يخصص ويميز بوضوح بين الأدوار *والمسؤوليات* لوضع سياسات المياه، وتنفيذها، والإدارة التشغيلية والتنظيم، ويعزز التنسيق بين هذه السلطات المسؤولة.

تحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي على الأطر القانونية والمؤسسية:

a) تحديد توزيع الأدوار والمسؤوليات فيما بين كافة مستويات الحكومة والمؤسسات ذات الصلة بالمياه فيما يتعلّق ب:

- وضع سياسات المياه، ولا سيما تحديد الأولويات والتخطيط الاستراتيجي؛
- تنفيذ السياسات ولا سيما التمويل وإعداد الميزانيات، البيانات والمعلومات، وإشراك أصحاب المصالح، وتنمية القدرات والتقييم؛
- الإدارة التشغيلية، وخصوصاً تقديم الخدمات وتشغيل البنى التحتية والاستثمار؛
- التنظيم والإنفاذ، وخصوصاً وضع التعريفات والمعايير والترخيص والرصد والإشراف والرقابة والتدقيق وإدارة الخلافات؛

b) المساعدة على تحديد الفجوات والتصدي لها والتداخلات وتضارب المصالح من خلال التنسيق الفعال على كافة مستويات الحكومة وفيما بينها.

المبدأ 2: إدارة المياه على *النطاق (النطاقات) الملائم(ة)* داخل أنظمة الحوكمة المتكاملة للحوض على نحو يعكس الأوضاع المحلية، ولتعزيز التنسيق بين مختلف النطاقات.

تحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي على ممارسات وأدوات إدارة المياه أن:

a) تستجيب للأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد بغرض تحقيق أفضل استخدام لموارد المياه وذلك من خلال الوقاية من المخاطر والإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

b) تشجع ادارة دورة هيدرولوجية سليمة من استقاء وتوزيع المياه العذبة إلى تصريف المياه العذبة والتدفقات العائدة؛

c) تعزّز استراتيجيات تكيّفية وتخفيفية وبرامج عمل وتدابير استناداً إلى اختصاصات واضحة ومتماسكة وذلك من خلال خطط الإدارة الفعالة للأحواض المتلائمة مع السياسات الوطنية والشروط المحلية؛

d) تشجع التعاون المتعدد المستويات بين المستخدمين و الأطراف المعنية والمستويات الحكومة لإدارة موارد المياه؛

e) وتعزّز التعاون بين البلدان المتشاطئة في استخدام موارد المياه العذبة العابرة للحدود.

المبدأ 3: تشجيع تماسك السياسات من خلال *التنسيق الفعال فيما بين القطاعات*، وخصوصاً بين سياسات المياه والبيئة والصحة والطاقة والزراعة والصناعة والتخطيط المساحي **واستخدام الأراضي** من خلال:

a) تشجيع آليات التنسيق لتيسير السياسات المتماسكة بين الوزارات والوكالات العامة ومستويات الحكومة بما في ذلك الخطط فيما بين القطاعات؛

b) تشجيع الإدارة المنسقة لاستخدام وحماية وتنظيف موارد المياه مع مراعاة السياسات التي تؤثر على توافر المياه وجودتها والطلب عليها (مثلاً، الزراعة والغابات واستخراج المعادن والطاقة ومصائد الأسماك والنقل والاستجمام والملاحة) بالإضافة إلى الوقاية من المخاطر؛

c) تحديد وتقييم والتصدي للعقبات التي تقف حاجزا أمام تماسك السياسات بسبب ممارسات وسياسات وتنظيمات داخل قطاع المياه وخارجه، وذلك باستخدام الرصد ورفع التقارير والمراجعات؛

d) توفير حوافز وتنظيمات لتخفيف الصراعات بين الاستراتيجيات القطاعية، وتوفيق هذه الاستراتيجيات مع حاجات إدارة المياه وإيجاد حلول تتناسب مع الأعراف والحوكمة المحلية.

المبدأ 4: تكييف مستوى *قدرات* السلطات المسؤولة وفقاً لتعقيد تحديات المياه المراد التصدي لها، ووفقاً للاختصاصات المطلوبة لأداء واجباتها، وذلك من خلال:

a) تحديد ومعالجة الثغرات الخاصة بالقدرات لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وخصوصا فيما يخص التخطيط، ووضع القواعد، وإدارة المشاريع، والتمويل، وإعداد الميزانيات، وجمع البيانات ورصدها، وإدارة المخاطر، والتقييم؛

b) مواءمة مستوى القدرات الفنية والمالية والمؤسسية في أنظمة إدارة شؤون المياه مع طبيعة المشاكل والحاجات؛

c) تشجيع التعيين المتكيف والمتطور للاختصاصات بناء على إثبات القدرة حيثما كان ملائما؛

d) تشجيع الاستعانة بالمسؤولين العموميين والمهنيين المتخصصين في المياه بطريقة شفافة وقائمة على الجدارة ومستقلة عن المصالح السياسية؛

e) تشجيع تعليم وتدريب المهنيين المتخصصين في المياه لتعزيز قدرات مؤسسات المياه وأصحاب المصالح عموماً ولتعزيز التعاون وتبادل المعارف.

تحسين *كفاءة* حوكمة المياه

المبدأ 5: إنتاج وتحديث وتبادل ,ضمن التوقيت المناسب, *بيانات ومعلومات* ملائمة وقابلة للمقارنة ووثيقة الصلة بسياسات المياه ، واستخدامها لإرشاد وتقييم وتحسين سياسات المياه، وذلك من خلال:

a) تحديد المتطلبات لإنتاج فعال ، مستدام وذات تكلفة ملائمة وتحديد طرق تبادل البيانات والمعلومات عالية الجودة المتصلة بالمياه (مثلاً، بشأن وضع موارد المياه، وتمويل المياه، والحاجات البيئية، والملامح الاجتماعية والاقتصادية، والتخطيط المؤسساتي)؛

b) تعزيز التنسيق الفعال وتبادل الخبرات بين المنظمات والوكالات المصدرة للبيانات المتصلة بالمياه وبين مصدري البيانات ومستخدميها وفيما بين المستويات الحكومية؛

c) تشجيع الانخراط مع أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ أنظمة معلومات المياه، وتقديم الإرشادات حول الكيفية التي ينبغي من خلالها تبادل تلك المعلومات لتعزيز الشفافية والثقة وقابلية المقارنة (مثلاً، بنوك البيانات، التقارير، الخرائط، الرسوم البيانية، المراصد)؛

d) تشجيع تصميم وتنسيق أنظمة معلوماتية موحدة ومتلائمة على نطاق الحوض، بما في ذلك حالة المياه العابرة للحدود، لتعزيز الثقة المتبادلة والمعاملة بالمثل وقابلية المقارنة في إطار الاتفاقيات المبرمة بين البلدان المتشاطئة؛

e) مراجعة جمع البيانات واستخدامها وتبادلها ونشرها لتحديد أوجه التداخل والتضافر وتتبّع عبء البيانات غير الضروري.

المبدأ 6: ضمان أن تساعد ترتيبات الحوكمة على حشد التمويل للمياه وتخصيص *الموارد المالية* على نحو كفء وشفاف ومناسب التوقيت، وذلك من خلال:

a) تشجيع ترتيبات الحوكمة التي تساعد مؤسسات المياه على مختلف مستويات الحكومة على رفع الإيرادات اللازمة للوفاء بولايتهم، من خلال بناء، على سبيل المثال، مبادئ ك "الملوث يدفع التكلفة" و"المستخدم يدفع التكلفة"، إضافة الى دفع ثمن الخدمات البيئية؛

b) إجراء مراجعات قطاعية وتخطيط مالي استراتيجي لتقييم الاستثمار قصير ومتوسط وطويل الأمد والحاجات التشغيلية واتخاذ تدابير للمساعدة على ضمان توافر هذا التمويل واستدامته؛

c) تبني ممارسات سليمة وشفافة لوضع الموازنات والمحاسبة التي توفر صورة واضحة لأنشطة المياه وأية التزامات طارئة مرتبطة بها بما في ذلك استثمارات البنية التحتية، والتوفيق بين الخطط الاستراتيجية متعددة السنوات والموازنات السنوية وأولويات الحكومة على المدى المتوسط؛

d) تبني آليات تعزز كفاءة وشفافية تخصيص الأموال العامة المتصلة بالمياه (مثلاً، من خلال العقود الاجتماعية، وبطاقات التقييم، وعمليات التدقيق)؛

e) تقليل الأعباء الإدارية غير الضرورية المتعلقة بالنفقات العامة مع الحفاظ على الإجراءات الوقائية الائتمانية والمالية.

المبدأ 7: ضمان فعالية تنفيذ *الأطر التنظيمية* السليمة للمياه وإنفاذها سعياً لتحقيق المصلحة العامة، وذلك من خلال:

a) ضمان إطار قانوني ومؤسسي شامل ومتماسك ويمكن التنبؤ به ,يضع قواعد ومعايير وإرشادات لتحقيق نتائج سياسات المياه، وتشجيع التخطيط المتكامل طويل الأمد؛

b) ضمان أداء الوظائف التنظيمية الأساسية في مختلف الوكالات العامة والمؤسسات المكرّسة ومستويات الحكومة وتمتّع السلطات التنظيمية بالموارد اللازمة؛

c) ضمان التنسيق الجيد بين القواعد والأنظمة والعمليات وشفافيتها وأن تكون غير تمييزية وتشاركية وسهلة الفهم والإنفاذ؛

d) تشجيع استخدام الأدوات التنظيمية (آليات التقييم والتشاور) لتعزيز جودة العمليات التنظيمية وإتاحة النتائج لاطلاع الجمهور، حيثما كان ملائماً؛

e) وضع قواعد إنفاذ واضحة وشفافة ومتناسبة وإجراءات وحوافز وأدوات (بما في ذلك المكافآت والعقوبات) لتشجيع الامتثال وتحقيق الأهداف التنظيمية على نحو فعال التكلفة؛

f) ضمان إمكانية المطالبة بعلاجات فعالة من خلال القدرة غير التمييزية على الوصول إلى العدالة، مع مراعاة مجموعة الخيارات حسب الاقتضاء.

المبدأ 8: تشجيع تبني وتنفيذ *ممارسات مبتكرة لحوكمة المياه* فيما بين السلطات المسؤولة ومستويات الحكومة وأصحاب المصالح المعنيين، وذلك من خلال:

a) تشجيع التجارب والاختبارات حول حوكمة المياه مع الاستفادة من الدروس المستمدة من النجاحات والإخفاقات، وتوسيع الممارسات القابلة للتكرار؛

b) تشجيع التعلم الاجتماعي لتسهيل الحوار وبناء التوافق، على سبيل المثال من خلال شبكات التواصل ، ووسائل الإعلام الاجتماعي، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والواجهات سهلة الاستخدام (مثلاً، الخرائط الرقمية، والبيانات الكبيرة، والبيانات الذكية، والبيانات المفتوحة) وغيرها من الوسائل؛

c) وتشجيع الأساليب المبتكرة للتعاون وتجميع الموارد والقدرات، لبناء التضافر فيما بين القطاعات والسعي إلى تحسين الكفاءة، وخصوصاً من خلال حوكمة العواصم والمدن الكبرى، والتعاون فيما بين البلديات، والشراكات فيما بين الحضر والريف، والعقود القائمة على الأداء؛

d) وتشجيع الصلة القوية بين العلوم والسياسات للمساهمة في تحسين حوكمة المياه وتجسير الهوة بين النتائج العلمية وممارسات حوكمة المياه.

تحسين *الثقة والمشاركة* في حوكمة المياه

المبدأ 9: تعميم ممارسات *النزاهة والشفافية* في عموم سياسات المياه ومؤسسات المياه وأطر حوكمة المياه من أجل درجة أكبر من المحاسبة والثقة في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال:

a) تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية التي تسائل متخذي القرارات وأصحاب المصلحة، مثل الحق في المعلومات والسلطات المستقلة للتحقيق في القضايا المتعلقة بالمياه وإنفاذ القانون؛

b) تشجيع الأعراف أو قواعد السلوك أو المواثيق بشأن النزاهة والشفافية في السياقات الوطنية أو المحلية ورصد تنفيذها؛

c) ووضع آليات واضحة للمساءلة والمراقبة من أجل الشفافية في وضع سياسات المياه وتنفيذها؛

d) التشخيص والتخطيط المنتظم لمحركات الفساد والمخاطر القائمة أو المحتملة في كل المؤسسات المتصلة بالمياه على مختلف المستويات بما في ذلك ما يخص المشتريات العامة؛

e) وتبني نهج أصحاب المصلحة والأدوات المكرسة وخطط العمل لتحديد والتصدي للثغرات الموجودة في نزاهة وشفافية المياه (مثلاً، فحص النزاهة/اتفاقيات تعزيز النزاهة، تحليل المخاطر، الشهود الاجتماعيون)

المبدأ 10: *تشجيع إشراك الأطراف المعنية* للحصول على مساهمات مستنيرة وموجهة نحو النتائج في تصميم وتنفيذ سياسات المياه، وذلك من خلال:

a) رسم خرائط للأطراف الفاعلة من القطاعات العام والخاص وغير الربحي التي لها مصلحة في النتيجة أو يُحتمل أن تتأثر بالقرارات المتعلقة بالمياه، وكذلك مسؤولياتها ودوافعها الأساسية وتفاعلاتها؛

b) إيلاء اهتمام خاص للفئات التي تعاني من نقص في التمثيل (الشباب، الفقراء، النساء، الشعوب الأصلية، المستخدمين المحليين) والوافدين الجدد (المطورين العقاريين، المستثمرين المؤسساتيين) وغير ذلك من الأطراف المعنية والمؤسسات ذوي العلاقة بالمياه؛

c) تحديد خط اتخاذ القرار والاستخدام المتوقع لمدخلات أصحاب المصلحة، وتقليل الاختلالات في موازين القوى ومخاطر الهيمنة على المشاورات من جانب الفئات مفرطة التمثيل أو زائدة الصراحة، وكذلك بين الأصوات الخبيرة وغير الخبيرة؛

d) تشجيع تنمية قدرات الأطراف المعنية ذوي العلاقة وكذلك المعلومات الدقيقة ومناسبة التوقيت والموثوقة، حسب الاقتضاء؛

e) تقييم عملية ونتائج إشراك الأطراف المعنية للتعلم والتعديل والتحسين بناء على ذلك، بما في ذلك تقييم التكاليف ومنافع عمليات الإشراك؛

f) تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية والهياكل التنظيمية والسلطات المسؤولة المواتية لإشراك أصحاب المصلحة، مع أخذ الظروف المحلية والحاجات والقدرات في عين الاعتبار؛

g) وتكييف نوع ومستوى إشراك الأطراف المعنية مع الحاجات والحفاظ على مرونة العملية للتكيف مع الظروف المتغيرة.

المبدأ 11: تشجيع أطر حوكمة المياه التي تساعد على إدارة *المفاضلات* فيما بين مستخدمي المياه والمناطق الريفية والحضرية والأجيال، وذلك من خلال:

a) تشجيع المشاركة غير التمييزية في اتخاذ القرار بين عموم الناس وخصوصاً الفئات الضعيفة ومن يعيشون في مناطق نائية؛

b) تمكين السلطات المحلية والمستخدمين من تحديد العقبات والتصدي لها لا سيما التي تقف أمام الحصول على خدمات مياه تتسم بالجودة وموارد المياه وتشجيع التعاون فيما بين الريف والحضر بما في ذلك من خلال المزيد من الشراكة بين مؤسسات المياه والمخططين المكانيين؛

c) وتشجيع الحوار الجماهيري(العام) حول المخاطر والتكاليف المرتبطة بالمياه الزائدة أو الناقصة عن الحاجة أو شديدة التلوث لزيادة الوعي، وبناء التوافق في الآراء على من يدفع ثمن ماذا، والمساهمة في تحسين اليسر والاستدامة حاليا" وفي المستقبل؛

d) وتشجيع التقييم القائم على الشواهد للتبعات المؤسسية للسياسات ذات الصلة بالمياه على المواطنين ومستخدمي المياه والأماكن لإرشاد اتخاذ القرار.

المبدأ 12: تشجيع *الرصد والتقييم* المنتظمين لسياسات وحوكمة المياه حسب الاقتضاء، وتبادل النتائج مع الرأي العام ، وإجراء التعديلات عند الحاجة، وذلك من خلال:

a) تشجيع المؤسسات المكرسة للرصد والتقييم على ان تتمتع بالقدرات الكافية وبدرجة ملائمة من الاستقلال وبالموارد والأدوات اللازمة؛

b) إعداد آليات موثوقة للرصد ورفع التقارير لفعالية إرشاد اتخاذ القرارات؛

c) تقييم إلى أي مدى تفي سياسات المياه بالنتائج المرجوة وملاءمة أطر إدارة حوكمة المياه للغرض منها؛

d) وتشجيع التبادل مناسب التوقيت والشفاف لنتائج التقييمات، وتكييف الاستراتيجيات كلما أتيحت معلومات جديدة.

إعلان دايغو متعدد أصحاب المصالح بشأن المبادئ

إعلان دايغو متعدد أصحاب المصالح بشأن مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لإدارة شؤون المياه هو ناتج ملموس للنهج متعدد أصحاب المصالح الذي قام عليه وضع المبادئ. وقد سُلّم إلى أمين عام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنخيل غوريا في المنتدى العالمي السابع للمياه في 13 أبريل/نيسان 2015.

إعلان دايغو متعدد أصحاب المصالح بشأن مبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لحوكمة المياه

نحن منظمات تنتمي إلى القطاعات العام والخاص وغير الربحي، وجماعات كبيرة وأفراد، منخرطون بنشاط في مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لإدارة شؤون المياه، وهي شبكة مبتكرة متعددة أصحاب المصالح تضم أكثر من 120 مندوباً يلتقون مرتين سنويا في منتدى سياسات، نؤمن بقوة بأن أزمات المياه غالباً ما تكون أزمات حوكمة، وكذلك:

1. **نؤيد تماماً مبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لإدارة شؤون المياه** كإطار متين لمساعدة الحكومات الوطنية ودون الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات مياه أفضل من أجل حياة أفضل، بالتعاون مع المجموعة الواسعة من أصحاب المصلحة داخل قطاع المياه وخارجه؛
2. **نشيد بالعملية المنطلقة من القاعدة إلى أعلى ومتعددة أصحاب المصلحة والشاملة للجميع** التي قام عليها إعداد المبادئ منذ إنشاء مبادرة إدارة شؤون المياه في 27 مارس/آذار 2013 على سبيل المتابعة لالتزام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي قطعته أثناء المنتدى العالمي السادس للمياه (مارسيليا، 2012)؛
3. **نهيب بالحكومات من بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لإقرار المبادئ** في الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة سياسات التنمية الإقليمية في 29 أبريل/نيسان 2015 وإعطائها دفعة قوية وزخماً سياسياً رفيع المستوى في اجتماع المجلس الوزاري ل منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية الذي سيعقد في 3-4 يونيو/حزيران 2015؛
4. **نتطلّع إلى دمج المبادئ في توصيات التعاون والتنمية الإقتصادية** لإعطائها الطبيعة القانونية وأثراً معنوياً قوياً ولتوفير خط أساس توافقي لتحديد وتوسيع أفضل الممارسات وإحداث تغييرات في الحوكمة والسياسات؛
5. **ندعو البلدان النامية وفي طور النمو للمصادقة على المبادئ** والتقيد بالتوصية اللاحقة؛
6. **نتعهد بأن يستخدم كافة أصحاب المصلحة هذه المبادئ لإرشاد أنشطتهم وممارساتهم** لتعزيز الفعالية والكفاءة والثقة والمشاركة في إدارة شؤون المياه؛
7. **نلتزم بنشر المبادئ على نطاق واسع** داخل منظماتنا وبين أعضائنا وشبكاتنا وشركائنا والجمهور ككل؛
8. **ندعو ة التعاون والتنمية الإقتصادية لوضع مؤشرات لحوكمة المياه**، وذلك باتباع ذات العملية المنطلقة من القاعدة إلى أعلى والشاملة للجميع، لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ، وخصوصاً في سياق أهداف التنمية المستدامة؛
9. **نتوقع أن تواصل مبادرة حوكمة المياه لعب دور مهم** في تجميع الخبرات الدولية لتيسير المقارنة المرجعية والتعلم من النظراء فيما يخص كل واحد من هذه المبادئ؛
10. **نشكر منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية على التزامها وقيادتها** ونحن مستعدون للمساهمة في الجهود الجماعية المستقبلية دعماً للإدارة الرشيدة في قطاع المياه.

انظر الإعلان على الإنترنت على العنوان: http://www.oecd.org/gov/regional-policy/world-water-forum-7.htm

تم خلال الجلسة تشكيل فريق رفيع المستوى برئاسة بيتر غلاس (رئيس مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لإدارة شؤون المياه) يتألف من جيونغ يون-مان (نائب وزير البيئة، كوريا) وجان-لويس شوساد (رئيس شركة سويز إنفيرونمنت) وفرانسسكو نونيس-كوريا (رئيس الشراكة البرتغالية للمياه) وسيليا بلاول (رئيس منظمة أكوا بوبليكا يوروبيا) ويوبه كراموينكل (مدير المياه بمجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة). وقد رحب أعضاء الفريق بمبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لإدارة شؤون المياه باعتبارها نقطة انطلاق وإطاراً قيماً يمكن أن يكون بمثابة بوصلة ترشد متخذي القرارات والممارسين نحو إدارة تتسم بالفعالية والكفاءة واشتمال الكافة لشؤون المياه.

يحمل الإعلان توقيع 65 موقّعاً من منظمات القطاعات العام والخاص وغير الربحي وجماعات أصحاب المصلحة الكبرى والفراد المنخرطين بنشاط في مبادرة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لإدارة شؤون المياه، الذين التزموا بتعميم هذه المبادئ في أنشطتهم وممارساتهم وبمزيد من العمل مع منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لدعم تنفيذ هذه المبادئ.

قائمة الموقّعين

Jean-François Donzier
Permanent Technical Secretary, INBO
General Director, IOWater

Håkan Tropp
Managing Director of the Knowledge Services,
Stockholm International Water Institute

Pierre-Alain Roche
President, ASTEE

Teun Bastemeijer
Chief Advisor Strategy and Programmes, Water Integrity Network

Cobus de Swardt
Managing Director, Transparency International

Alice Aureli
Chief of Groundwater Section, UNESCO-IHP

Nicolle Raven
Secretary General, European Irrigation Association

Dogan Altinbilek
President, International Water Resources Association

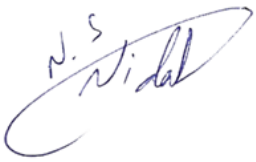

Nidal Salim
Director General, Global Institute for Water Environment and Health

Hachmi Kennou
Executive Director, Institut Méditerranéen de l'Eau

Cecilia Tortajada
Vice President, Third World Centre for Water Management

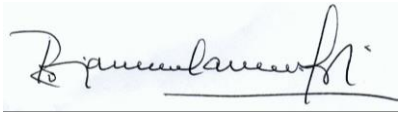

Rui Godinho
President, Portuguese Association of Water and Wastewater Services

Lesha Witmer
Coordinator, Steering Committee member, Butterfly Effect

Keizrul Bin Abdullah
Chairperson, Network of Asian River Basin Organisation

Ignacio Castelao
Deputy Director, AcuaMed

Robert Varady
Deputy Director, Udall Center for Studies in Public Policy

Sharon Megdal
Director, Water Resources Research Center

Gilles Trystram
Directeur Général, AgroParisTech

Stefan Uhlenbrook
Vice Rector, UNESCO-IHE

Ger Bergkamp
Executive Director, International Water Association

Gyewoon Choi
Chief Executive Officer, K-water

Henri Bégorre
President, Partenariat Français pour l'Eau

Michael Scoullos
Chairman, Global Water Partnership Mediterranean

Célia Blauel
President, Aqua Publica Europea

Rozemarijn Ter Horst
Coordinator, Water Youth Network

Miguel A. Rodenas
President, Segura River Basin Authority - Spain

Claude Menard
Professsor of Economics, University of Paris

Bai Mass Taal
Executive Secretary, African Ministers' Council on Water

Roberto Olivares
General Director, National Association of Water and Sanitation Utilities of Mexico

Peter Glas
President, Dutch Water Authorities

María Ángeles Ureña Guillem
President, Júcar River Basin Authority - Spain

Martin Guespereau
Director general, Agence de l'Eau Rhône Méditerranée Corse - France

IL SEGRETARIO GENERALE
(Dr.ssa Gaia Checcucci)

Gaia Checcucci
Secretary General, Arno river Basin Authority - Italy

Franco Becchis
Scientific Director, Turin School of Local Regulation - Fondazione per l'Ambiente

Neil Dhot
Secretary General, EurEau

Ursula Schaefer-Preuss
Chair, Global Water Partnership

Water Governance Centre Netherlands
mr. C. Nijburg
director

Corné Nijburg
Director, Water Governance Centre

J. Carl Ganter
Managing Director, Circle of Blue

Francisco Nunes Correia
President, Portuguese Water Partnership

Fernando Morcillo
President, Spanish Association of Water Supply and Sanitation

Joppe Cramwinckel
Water Director, World Business Council for Sustainable Development

Frédéric Molossi
President, Association française des EPTB

Gonzalo Robles Orozco
Vice-President, Spanish Agency for International Cooperation for Development

Philippe Maillard
President, FP2E

Francisco Cabezas
General Director, Fundación IEA

Luigi Carbone
Commissioner, Regulatory Authority for Electricity and Gas and Water System - Italy

Antoine Frérot
CEO, Véolia

H.F.M.W. van Rijswick
Professor, Utrecht University

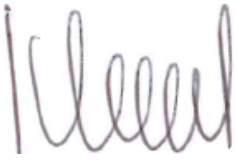

Jean-Louis Chaussade
CEO, Suez Environnement

Jaime Baptista
President, Water and Waste Services Regulation Authority - Portugal

Entidade Reguladora dos Serviços de Águas e Resíduos

Xavier Ursat
Member of the Governing Board, EDF

Geert Teisman
Professor, Erasmus University

Erasmus University Rotterdam

Jennifer McKay
Director, Centre for Comparative Water Policies and Laws, University of South Australia

University of South Australia | Centre for Comparative Water Policies and Laws

Mohamed Boussraoui
Executive Officer, United Cities and Local Governments

UCLG United Cities and Local Governments

Stefano Burchi
Chairman of the Executive Council, International Association for Water Law

International Association for Water Law
Asociación Internacional de Derecho de Aguas
ASSOCIATION INTERNATIONALE DU DROIT DES EAUX

Faraj El-Awar
Programme Manager, Global Water Operators Partnerships Alliance

GWOPA
Global Water Operators' Partnerships Alliance

Jean-Philippe Bayon
Coordinator, UNDP Global Water Solidarity

UNDP GLOBAL WATER SOLIDARITY

Jean Launay
President, National Committee on Water – France

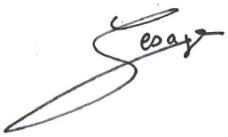

Michel Lesage
Deputee, French National Assembly

Bernard Barraqué
Emeritus Research Director, Centre International de Recherche de l'Environnement et de Développement

Benedito Braga
President, World Water Council

Yasmin Sidiqqi
Principal Water Resources Specialist, Asian Development Bank

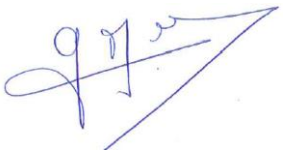

Gérard Mestrallet
CEO, GDF-Suez

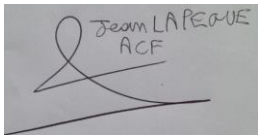

Jean Lapegue
Senior WASH Advisor, ACF-France

Marco Lambertini
Director General, WWF International

لمزيد من القراءة

OECD (2015a), *Water Governance in Brazil*, OECD Studies on Water, OECD Publishing; http://dx.doi.org/10.1787/9789264238121-en

OECD (2015b), *Stakeholder Engagement for Inclusive Water Governance*, OECD Studies on Water, OECD Publishing; http://dx.doi.org/10.1787/9789264231122-en.

OECD (2015c), *The Governance of Water Regulators*, OECD Studies on Water, OECD Publishing; http://dx.doi.org/10.1787/9789264231092-en.

OECD (2015d), *Water and Cities: Ensuring Sustainable Futures*, OECD Studies on Water, OECD Publishing; http://dx.doi.org/10.1787/9789264230149-en.

OECD (2014), *Water Governance in the Netherlands: Fit for the Future?*, OECD Studies on Water, OECD Publishing; http://dx.doi.org/10.1787/9789264102637-en.

OECD (2014), *Water Governance in Jordan: Overcoming the challenges to private sector participation*, OECD Studies on Water, OECD Publishing; http://dx.doi.org/10.1787/9789264213753-en.

OECD (2014), *Water Governance in Tunisia: Overcoming the challenges to private sector participation*, OECD Studies on Water, OECD Publishing; http://dx.doi.org/10.1787/9789264174337-en.

OECD (2013), *Making Water Reform Happen in Mexico*, OECD Studies on Water, OECD Publishing; http://dx.doi.org/10.1787/9789264187894-en.

OECD (2012a), *OECD Environmental Outlook to 2050*, OECD Publishing; http://dx.doi.org/10.1787/9789264122246-en.

OECD (2012b), *Water Governance in Latin America and the Caribbean: A Multi-level Approach*, OECD Studies on Water, OECD Publishing; http://dx.doi.org/10.1787/9789264174542-en.

OECD (2011), *Water Governance in OECD Countries: A Multi-level Approach, OECD Studies on Water*, OECD Publishing; http://dx.doi.org/10.1787/9789264119284-en.

لمزيد من المعلومات

للاتصال: عزيزة أخموش، رئيسة برنامج إدارة شؤون المياه بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

البريد الإلكتروني: water.governance@oecd.org – رقم الهاتف: + 33 1 45 24 76 86

زوروا موقعنا على الإنترنت www.oecd.org/regional/water

Union pour la Méditerranée
Union for the Mediterranean
الإتحاد من أجل المتوسط

ترجم من قبل الاتحاد من أجل المتوسط، بالتعاون مع فريق الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في سكراتيرية العلاقات العالمية و قسم الشركات العالمية من منظمة التعاون والتنمية أمانة العلاقات العالمية.

نشر في الأصل تحت عنوان*OECD Principles on Water Governance, 2015*

في حال وجود تناقض بين العمل الأصلي والترجمة، يعتبر النص الأصلي الصحيح للعمل.

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES